

فيه قال الاجماع قوله تعالى ادعوه لابائهم الى قوله وهو الكبر وقوله
صلى الله عليه وسلم انما الولد لمن اعترف وقوله **صلى الله عليه**
وسلم الولد لحيته كالحيه النسب اي اخذ لا كما اخذت النسب الا يباح
ولا يوجب والجمه بضم اللام القرآنيه ونحوه فتصحبها واليورث باليورث
به لانه لم يورث ولا يورث الا من يورثه والنساء ساير الحقوق **والولا**
من حق والعقود الا زوجه له فلا ينتفى بنسبه فلو اختلف على ان الولا
له عليه او اذنه لغيره لفا لشرط قوله **صلى الله عليه وسلم** كل يورث
ليس كتاب الا له فهو باطل تنظرا والله صق وشروطه اوشق انما الولد لمن اعترف
ويثبت له الولا سواء حصل العتق مخذرا لم يصفه ام بكتابه باء
نجوم او بتدبيره باستيلاء دام بقرايه كان وورث قريبه الذي يهتق
عليه او ملكه يبيع او عمة او صبية او بشراء الرقيق نفسه فانه عند
عتاقه ام ضمننا لقوله لغيره اعترف عبدك عالج فاجابه اما اولاده بالاعتناق
فالخير السابق واما بغيره فبالقبض عليه اما اذا اعترف بغيره عبده عند
بغيره فانه يصح ايضا لكن لا يثبت له الولا وانما اثبت له المال والعتق
من ذلك ما لو قرضه عبد ثم اشتراه فانه يعتق عليه ولا يورث ولا ولا
له بل هو موقوف للماء بزمه لم يثبت له وانما اعترف مواذنه له بقوله
وما لو اعترف الكافر كافر فالحق العتيق بدار الوهب واسترق ثم اعترف السيد
الثاني فولاه الثانی وما لو اعترف الامام عبدا من عبيد بيت المال فانه يثبت
الولا عليه للسلم يثبت الولا لعقود **تنبيه** يثبت الولا للطاهر
المسلم كلسه وان لم يتوارثا كما يثبت علقه النكاح اي والنسب بينهما
وان يتوارثا ولا يثبت الولا بسبب اخر غير الاعتناء كاسلام شخص على يد
غيره وحديث من اسلم على يد رجل فهو حرة الناس بحياة وماتت
قال البخاري اخذت من في حقه وكالتفادله وحديث في الولا في ثلاث مرات
عتيقها وتبسطها وولدها الذي اعنت عليه ضعفه الشافعي وغيره **وحكمه**
اي الولا بالولا **حكم التعصيب** بالنسب في اربعة احكام التقديم في
صلاة الجنائز

صلاة الجنائز والارث به ولا يبره التزويج ومحل الدية عند
عدمه اي التعصيب بالنسب وانما تقدم النسب لقرونه **ويستقل الولا**
من المعتق بعد موثقه **الاذك** **ور من عصته** اي المعتق
المعتصم به بانفسهم دون ساير الورثة ومن يعصمهم العاصب
لان الولا يورث كما يورث فلو انتقل الى غيرهم كان موثقا **تنبيه** ظاهر كلامه
ان الولا لا يثبت للعاصب مع وجود المعتق وليس مرادا بل يثبت لهم
في حياته والمثا فلو لم يورثه اذ هو فوارثه ولا يورث امرأه بولا الامن
عتيقها للغير السابق او من غير الية بسبب او لانه ان عتق عليها ابو جحان
اشترته ثم اعترف بغيرها بعد موت الاب بلا وارث من النسب
للاب والعتق فمالا العتيق للنت لا لكونها بنت معتقه لما رآها لم
تورث بالاشها معتقه المعتق ومحل ميراثها اذا لم يكن للاب عصبة فان
كان كاترا او ابن او ابن عم فميراث المعتق له ولا يشق له لان معتق المعتق
متنازع عن عصوبة النسب قال الشيخ ابو علي سمعت بعض الناس يقول
اخطى في هذه المسألة اربع مائة فاض فقوال ان الميراث للنت لانهم
اروها الميراث وهو عصبة له بولا يبرها عليه ووجه الغفلة ان المقدمه في
الولا المعتق ثم عصبة ثم معتقه ثم عصباته ثم معتق معتقه ثم عصباته
وهكذا ووارثه العبد عبيها عصبة فكان مقدما على معتق معتقه ولا
يشق لها مع وجوده ونسبه اخط القضاة في هذه الصورة حكمه الشيخان
قال الرافعي الذي حكمه الامام عن عتقهم فيما اذا اشترى الخ و
اخذت اباعها فاعتق الاب عبدا وماتت ثم ماتت العتيق فقالوا ميراث
بينها الاخ والاخذ لانهما معتقا معتقه وهو مخلص وانما الميراث للاخ وهذه
والولا لا للعصبات في الودعان والقراب مثاله ابن المعتق مع ابن
ابنه فلو ماتت المعتق عن ابيها او اخيه فماتت ابنا احدهما وخلف
ابنا فالولا لعمه وولده وان كان هو الميراث لابيه فلو ماتت الاخر وخلف
تسعة بنات فالولا لبيات العشره بالتسوية ولو اعترف عتيقا ابنا معتقه